البعثة الدائمة لجمهورية السودان
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية - جنيف

بيان معالي وزير الداخلية
أمام الجلسة رفيعة المستوى للجنة التنفيذية لبرنامج عمل المفوض السامي للاجئين

الدورة (75) للجنة التنفيذية لبرنامج عمل المفوض السامي للاجئين
14 - 18 أكتوبر 2024م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

المدة: 5 دقائق

السيدة الرئيسة

السيد المفوض السامي فليبو غراندي

أصحاب المعالي الوزراء

أصحاب السعادة

السيدات والسادة الحضور الكرام ،،،،

1. **يود السودان أولاً أن يضم صوته إلى بيانات المجموعات (الأفريقية والعربية والإسلامية)، وأسمحوا لي أن أعرب عن تقدير حكومة السودان لجهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بقيادة السيد المفوض السامي فيليبو غراندي لتجاوبهم الفوري والمستمر مع الأزمة الراهنة في السودان، ونشكر السيد المفوض السامي على بيانه الضافي الذي استعرض التحديات الإنسانية المتزايدة وتأثيرها على اللاجئين والنازحين.**

السيدة الرئيسة ،،،،،،

2. **في السودان وكما تابعتم جميعاً، فإن الحرب التي شنتها المليشيا المتمردة ومعاونوها من الدول على السودان وشعبه، عقب فشل محاولتها للإستيلاء على السلطة بقوة السلاح، أسفرت عن أسوء كارثة إنسانية وأكبر أزمة نزوح داخلي عالمياً، حيث افرزت ثلاثة مجموعات في آن واحد يتصفون بصفة اللجوء والنزوح وهي حالة نادرة لا توجد في أي دولة في العالم (لاجئين أجانب ونازحين ولاجئين سودانيين بدول الجوار)، حيث نزح ما يفوق العشر مليون شخص من منازلهم، أغلبهم من النساء والأطفال، بينما عبر إلى دول الجوار ما يفوق مليوني شخص، لكم أن تتخيلوا حجم الرعب الذي دفع كل هذه الملايين للفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان، وإننا ننتهز هذه السانحة للتعبير عن شكرنا وتقديرنا لدول الجوار التي استضافت السودانيين، وللمفوضية السامية للاجئين على**

جهودها المقدرة وحضورها الميداني بما في ذلك زيارات السيد المفوض السامي ونائبته وزيارات مساعدي المفوض السامي للعمليات وللحماية.

السيدة الرئيسة،،،،،،،

3. **إننا إذ نثمن الجهود التي بذلتها بعض الدول لإستقبال السودانيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى الفارين من الأوضاع الصعبة في السودان، فإننا نتطلع إلى أن يتم توفير ظروف أفضل وشروط أكثر مرونة لمرور وإستضافة السودانيين المتأثرين بالأحداث. وندعو في هذا الصدد جميع الدول مراعاة المبادئ المنصوص عليها في إتفاقية الأمم المتحدة للاجئين وإتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والسماح بحرية مرور المتأثرين من الصراع إلى أراضيها بكرامة ودون تمييز.**

4. **أما فيما يتعلق بأوضاع اللاجئين في السودان ومستوى الخدمات المقدمة لهم وحقوقهم نلخصها في الآتي :**

أ. أن الهم الأكبر في السودان هو إيجاد حلول دائمة لحالة اللجوء والنزوح ويأتي في مقدمة الاولويات تشجيع العودة الطوعية للاجئين والنازحين.

ب. السودان يتجه للعمل على دمج خدمات اللاجئين في الخدمات العامة الحكومية تدريجياً على مدى زمني يحدد في مرحلة التنفيذ، دمج اللاجئين اقتصادياً لإعانتهم للاعتماد على الذات ودمجهم اجتماعياً لخلق بيئة معافاة للتعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم ، وهذا التوجه يهتم به السودان.

5.أما فيما يخص إدماج اللاجئين في المجتمع المحلي المؤدي إلى تجنيسهم كسودانيين لدينا قانون وطني يحدد شروط ومعايير منح الجنسية السودانية للأجانب ونؤكد على أن اللاجئ في السودان لم ولمن يدخل في خانة البدون.

6. سوف يظل اللاجئ في السودان محتفظاً بصفة لاجئ ويحتفظ كذلك بهوية بلده الأصل طول فترة وجوده في السودان وتوفر له الحماية بمعناها الشامل ونؤكد بأن الدولة تُسهل كل الإجراءات المفضية الي إعادة توطينه في بلد ثالث.

7. ظللنا نناشد المجتمع الدولي والمانحين للاستجابة الفاعلة للأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي يعيشها الشعب السوداني، محذرين من تفاقم الأزمة في السودان وإنعكاساتها على الإقليم، ولكن للأسف ظلت الأزمة في السودان منسية، كما ظل المجتمع الدولي يتبع ذات النهج غير السليم في مخاطبة الأزمة، بدءاً من التعريف غير الصحيح لما يجري في السودان، وعدم الضغط على المليشيا التي تنهب وتعيق إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للمتضررين، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية خاصة في إقليم دارفور والمدن التي تحاصرها المليشيا في خرقٍ صارخٍ للقانون الدولي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن الذي يدعو المليشيا لإنهاء الحصار على الفاشر وعدم مهاجمتها، علماً بأنها تستضيف العدد الأكبر من معسكرات النازحين التي تشهد أزمة أمن غذائي حاد بسبب هذا الحصار. فضلاً عن انتهاكات المليشيا بالولايات المنتجة سيما ولاية الجزيرة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية.

8. ويؤسفنا أن نعرب في هذا الصدد عن عميق قلقنا إزاء ضعف تمويل الخطة التي وضعتها الأمم المتحدة، ، وقد تضاعفت الاحتياجات وعدد النازحين واللاجئين جراء إستمرار المليشيا في إستهداف القرى والمدن الآمنة، فيتحمل العبء الأثقل المجتمعات المحلية في ظل بنى تحتية غير مهيئة، فإننا نناشد ونحث المجتمع الدولي والمانحين لتقديم الدعم التنموي متوسط وطويل المدى لتحسين البنى التحتية للمجتمعات المستضيفة التي تعاني من نقص حاد في كافة الاحتياجات والخدمات الأساسية وذلك في إطار تقاسم العبء والمسؤوليات، والضغط على المليشيا المتمردة للالتزام بالقانون الدولي الإنساني ومعاونيها لوقف الإمداد العسكري والالتزام بالقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن بهذا الخصوص.

9. وفي الختام، يؤكد السودان التزامه بتسهيل مرور المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى المتأثرين في السودان ومعالجة الأوضاع الإنسانية تمثل أولوية قصوى لهذه المرحلة، ولذلك اهتمت حكومة السودان بتسهيل مرور المساعدات الإنسانية عبر المعابر بما فيها معبر أدري، وذلك رغم المحاذير الأمنية حول استغلاله من قبل معاوني المليشيا لنقل الأسلحة والمرتزقة، وفقاً لما وثقه تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان.

شكراً السيدة الرئيسة،،،،